قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

نفطنا لنا!

اشتعلتْ معركةُ النفط، سهلٌ جداً للنفط أن يكون وقوداً لمحرقة كبرى لأنه سريع الاشتعال، لكنْ سيعمد السياسيون كعادتهم إلى إظهار أنها معركة سياسيّة ذات مخارج ومداخل قوميّة أو عقائديّة، مع أن الأمر لم ولن يكون كذلك، إذ كلّ معارك السياسيين من أجل المكاسب لا غير، بالضبط كما كانت حربنا الطائفية التي امتدّتْ لسنوات معركة من أجل المال الآتي من تحديد مناطق النفوذ في بغداد وسائر المحافظات "مختلطة الانتماء العقائديّ"، لكنّ سياسيي الفرقتين أوحوا لجماهيرهم أن المعركة طائفية، والجماهير مستعدة لتصديق كلّ شيء حتى لو كان خبراً عن طيران الفيلة.

لكنّ الفيلة ستطير بعد أيام، سنراها في سماء العراق، لأن الجماعة باشروا تركيب أجنحة لها، اتهامات الشهرستاني للكرد بتهريبهم النفط لإيران، ردّ عليها الكرد أمس بأحسن منها فاتهموه بتهريب النفط إلى إسرائيل "قال النائب فرهاد الأتروشي إن النفط أصبح سلاحاً يستخدم في الخلافات السياسية، وإن مسؤولين كباراً في وزارة النفط يقومون بتهريب ١٥ ألف برميل يومياً إلى إسرائيل عبر ميناء العقبة في الأردن، ونمتلك تقارير كاملة بتلك العمليات".

مرّ زمان طويل لم نسمع فيه شعار "نفط العرب للعرب" الذي رفعه نظام البعث قديماً ثم تمّ تخفيفه والتقليل من حمولته القومية الفائضة فأصبح لاحقاً "نفطنا لنا"، ليُشرك البعثُ مشكوراً الكردَ وسائرَ القوميات العراقية الأخرى في نفط العراق "يُشركهم في الشعار على الأقل" بعد أن كان من حصة العرب وحدهم!

لكنّ العراقيين عرباً وكرداً لم يروا من النفط سوى حرائق ودخان الحروب التي خيضتْ من أجله، فلا نفط العرب للعرب، ولا نفط الكرد للكرد ولا نفطنا لنا.

نفطنا لم يزل ليس لنا، نسمع عن زيادات خرافية في الإنتاج والتصدير، وعن مليارات تُصرف هنا، ومليارات أخرى تُسرَق هناك، مليارات يهرب بها وزراء ولا يعودون، ومليارات تلقى في قمامة مشاريع وهمية، ومليارات يضيع دمها بين القبائل ليفتح تحقيق حولها ثم ينسى التحقيق وتُنسى المليارات، هكذا نستثمر نفطنا، هذه هي خططنا الستراتيجيّة للإفادة من هبة الله لنا نحن العراقيين.

إذا صدّقنا هذه الاتهامات فسنجد أن نفطنا لإيران وإسرائيل أكثر مما هو لنا، نعرف أن أحزاباً هرّبتْ النفط إلى أن ملّتْ واستُخدم المالُ السحت لتقوية شوكة هذه الأحزاب، ونعرف سياسيين أصبحوا أباطرة نفطيين، ونعرف أن بعض هؤلاء الأتقياء كلما رفع يده بالدعاء أثناء الصلاة وقع عليه برميل نفط، ونعرف أن ثروتنا مهدورة في يد أناس لا يشبعون ولا يقنعون، ونعرف أن المقادير التعيسة ورّطتنا ورطة كبرى مع هؤلاء القادة، ونعرف أننا نتحمل وزرنا لأننا بجهلنا صدّقناهم وانتخبناهم ورفعناهم على رؤوسنا، ونعرف أن جهلنا لم يزل مقيماً وسنصدّقهم وننتخبهم ليسرقونا ثانية وثالثة ورابعة إلى أبد الآبدين. آمين.

تجلّيات العنف الواقع على النساء

قراءة في مفهوم العنف الرمزي

د.أسماء جميل رشيد

أنتجت آليات الهيمنة الذكورية المتحكمة بالعلاقة مابين الجنسين شكلين من العنف الأول ملموس سواء كان ماديا جسديا أومعنويا نفسيا ،وهذان النوعان يمكن ملاحظتهما وقياسهما ، والثاني غير مادي ولامرئي حتى بالنسبة لضحاياه فيسميه بيار بورديو العنف الرمزي ، ولتوضيح الفرق بين الشكلين سنستعرض أشكال العنف الذي تتعرض له النساء في العراق إذ تكشف الدراسة التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء، إن هناك ٢٢٪ من النساء يتعرضن إلى تقليل الشأن والإهانات اللفظية والرمزية كما تعاني ٢٢٪ التحقير أمام الآخرين وإن ١٨٪ يتم ترهيبهنّ وتخويفهنّ بشكل أو بآخر ،كما تتعرض ١٩٪ إلى التهديد بالأذى والتلويح بالطلاق.

وتعاني ٨٣٪ من النساء المتزوجات بعمر ١٥-٤٩ من سيطرة أزواجهنّ على حياتهنّ بكل أشكالها مثل عدم قدرتها على الذهاب إلى الطبيب إلا بموافقته ومصادرة حقها في الخصوصية والتحكم باتصالاتها ومحاولة التعرف بمن تتصل ومكان تواجدها في كل الأوقات، كما تتعرض. ٢١٪ من النساء إلى العنف الجسدي الذي يصل إلى حد القتل والتصفية، ففي الربع الأول من عام ٢٠٠٨، توفيت ١٣٦ امرأة لأسباب غير طبيعية، في إقليم كردستان وإن الغالبية العظمى من هذه الحالات كانت حالات حرق . وفي ذروة العنف الذي عصف بالعراق كانت هناك ١٥ امرأة في البصرة تقتل شهريا "على الأقل" من قبل عصابات إجرامية منظمة؛ بحجة مجافاتها الضوابط الأخلاقية والدينية."

هذه الصيغ الكلاسيكية تمثل صوراً للعنف الظاهر والمعلن والخاضع للملاحظة بأدواته وتأثيره أيضا في مختلف الممارسات التسلطية ضد المرأة . غير أن هناك تجليات أخرى للعنف لا تزال غير مصنفة وغير مدروسة تتمثل في فرض الطرف المهيمن طريقته وأسلوبه في التفكير بوصفها الطريقة الشرعية الوحيدة

د. اسماء جميل في طاولة المدى المستديرة حول وضع المرأة العراقية

وتبني الطرف المسيطر عليه (المرأة) هذه الأفكار بوصفها حقيقة غير قابلة للشك فتشترك الضحية مع جلادها في نفس التصورات عن العالم وعن المرأة وشرعية العنف الممارس ضدها. وقد كشف المسح السابق لظاهرة العنف الواقع على النساء عن هذا النوع بشكل عرضي وغير مقصود عندما حاول التعرف على موقف النساء أنفسهنّ من العنف الممارس ضدهنّ إذ أظهر أن ٥٩٪ من المبحوثات تتبنى موقفا متقبلا من العنف وإن الأخير يجد تبريراته المشروعة في داخلهنّ من خلال تأييد ضرب الزوج لزوجته إذا أخلّت بما يرونه واجباتها الزوجية المتمثلة بالخروج من البيت دون علم الزوج وإهمال الأطفال والامتناع عن المعاشرة الزوجية والمجادلة وحرق الطعام . هذا الموقف المتقبل للعنف والذي يعكس تواطؤ الضحية مع الجلاد هو عنف رمزي.

ويشكل مفهوم العنف الرمزي مدخلا علميا مهما لتحليل وتقصي وفهم الكثير من المواقف والممارسات التي تحط من شأن المرأة حتى وان كان الهدف المعلن منها غير ذلك ،وسنعطي مثالاً آخر على العنف الرمزي ظهر في الخطابات الرسمية، وفي التصريحات الأخيرة لوزيرة الدولة لشؤون المرأة التي ترفض فيها المساواة .وما أصدرته من تعليمات تدعو لفرض الحشمة على النساء ،وكذلك في القرارات التي أصدرها مجلس محافظة واسط في تشرين الثاني لعام ٢٠٠٩ والقاضية بتعيين محرم مع كل عضوة من أعضاء مجلس المحافظة بناءً على طلبهنّ .

والمرأة في هذه الأمثلة تتمثل إيديولوجية رمزية تعطي للرجل أهمية وتقلل من شأنها وهي تتمثلها بصورة خفية دون أن تشعر بها .

في معنى العنف الرمزي

المقصود بالعنف الرمزي استخدام الرموز والدلالات والمعاني للسيطرة على الآخرين ، ويعرّفه بورديو بأنه أي نفوذ يفلح في فرض دلالات وتصورات معينة وفرضها بوصفها دلالات شرعية حاجبا ومُخفيا علاقات القوة التي تؤصل قوته وتعززها ، ويصفه بأنه نوع من العنف اللطيف والناعم إذ تتم السيطرة على المرأة وفرض الهيمنة عليها ليس عن طريق القوة الصريحة الواضحة وإنما عن طريق الرموز والمعاني والتصورات التي ينتجها الطرف المهيمن أي الرجل لتعزيز وتقوية وإدامة حالة الهيمنة. بمعنى آخر أنها عملية تأطير لأفكار ورؤى المرأة بشكل يضمن قبولها الخضوع لهيمنة الرجل وتأييدها فكرة عدم المساواة. ومن الأمثلة على هذه المعاني والدلالات التي تديم بنية الهيمنة هو تصوير المرأة عبر وسائل الإنتاج الثقافي المختلفة بأنها عورة وأنها مخلوقة من ضلع الرجل وأنها عاطفية غير عقلانية وكائن ضعيف ملحق بالمذكر لايكتمل وجودها إلا به .هذه التصورات تخدم الصيغ العلائقية التي تكون المرأة فيها الطرف التابع أما الرجل فهو السيد المتبوع . وأخطر ما في هذا النوع من العنف هو أنه يحدث بتواطؤ الضحية التي يقع عليها ،بمعنى أن المرأة تتمثل الأفكار التي تعزز تفوق الرجل عليها وتبخس قيمتها وتبدأ تدافع عنها وتحميها وتعيد إنتاجها بوصفها من البديهيات ،وبذلك تعمل المرأة على إدامة بنية الهيمنة الذكورية .

آليات العنف الرمزي

يتدفق العنف الرمزي بفعالياته الرمزية على مدى سنوات طويلة ومتعاقبة فهو عملية مستمرة تتم عبر وسائل التنشئة الاجتماعية وتلقين المعرفة كما نجد تجلياته في التراث الشعبي من أغان فولكلورية وأمثال وحكايات ترويها النساء لأطفالهن ،وفي الأدب ووسائل الإعلام وغيرها من وسائل الإنتاج الثقافي، ويتمتع هذا النوع بالقوة والقدرة التي تفوق أحيانا أعمال القوة والتعسف الصريحة بسبب قدرته على التعبئة . ومن الوهم الاعتقاد بأن العنف الرمزي يمكن قهره عن طريق الوعي والإرادة لأن أساس العنف لا يكمن في الضمائر المخدوعة أو في تزيف الوعي والتي يكفي تنويرها للتخلص من الهيمنة ، بل في استعدادات لدى الضحايا مصممة على بنى الهيمنة ،إذ يؤكد بورديو أن كل العلاقات بما فيها وأهمها القرابة مصممة لخدمة قبول المرأة والإذعان لتصورات الذكر عنها حيث تنفذ هذه الأفكار في استعدادات الجسد المطبع اجتماعيا وتعيش في منطق العاطفة أو في منطق الواجب ،فمثلا التعامل مع المرأة في مؤسسة الزواج على أنها شيء أي متاع رمزي بحسب تعبيره هو مدخل لتقبلها بنى الهيمنة ، وتستطيع هذه الأفكار التي صاغها الذكر عن المرأة البقاء طويلا حتى عند اختفاء شروطها الاجتماعية التي أنتجتها فعندما تختفي الإكراهات الخارجية التي تقصي المرأة عن المجال العام مثلا ويتغير وضع المرأة بالتعليم والعمل .

لذلك فإن التخلص من العنف الرمزي لا يتم من خلال قطع علاقة التواطؤ التي يهبها الضحايا للمهيمن وإنما من خلال تحوّل جذري في الشروط الاجتماعية التي تنتج الاستعدادات التي تحمل المهيمن عليهم على تبني وجهة نظر المهيمنين أنفسهم عندما ينظرون إلى ذواتهم .

آثار العنف الرمزي على المرأة وتداعياته

تفوق خطورة هذا النوع من العنف تلك المترتبة عن العنف المادي ، فالعنف المادي يلحق الضرر بالمرأة فيزيائيا أي في الجسد أو في الحقوق أو في المصالح أو في الأمن، أما العنف الرمزي فيلحق الضرر بالمرأة سايكولوجياً في الشعور الذاتي بالكرامة والقيمة والاعتبار والتوازن، وتأثير السلطة الرمزية أعمق وأخطر كونها تستهدف البنية الذهنية للضحايا. ويؤدي هذا العنف بالمرأة إلى الانكفاء نحو الذات قاتلا فيها طاقاتها ومقصيا عنها قدرتها على الإبداع كما يخلق عند المرأة صورة سلبية عن الذات وتقديراً متدنياً لها،فإظهار تفوق الذكور على الإناث كحقيقة ثابتة وتبخيس قيمة الأنوثة واقتصار قيم النبل على الرجولة ،هذه العملية تؤدي إلى احتقار المرأة لذاتها ولجنسها واعترافها بالتالي بنقصان وجودها وتكريس تبعيتها للرجل .

كما يعمل العنف الرمزي على إنتاج الآليات والأدوات والمعايير التي تضمن استمرار الهيمنة الذكورية وتمارس سلطة الرمز هذه الأعمال بطريقة منظمة وغير منظورة متخفية خلف حدود العيب والحرام والعادات والتقاليد التي تشكل بدورها رأسمالاً رمزياً الغاية من وضعها خدمة وظيفة أساسية تتمثل باستمرار بنى الهيمنة. ويعمل العنف الرمزي على تجريد المرأة من الثقة بالنفس ويدفعها إلى تبني عملية تبخيس ذاتية ومستمرة، كما يلعب دورا مهما في تكريس حالة اللامساواة وتأصيل الفروقات الاجتماعية لصالح الطرف المهيمن. كما تتجسد خطورة هذا النوع من العنف في انه يؤسس للأشكال الأخرى للعنف من خلال قيام النساء أنفسهن وعبر دورهنّ في التنشئة الاجتماعية بنشر وغرز وإعادة إنتاج المفاهيم والقيم الثقافية التي تبرر العنف ضد المرأة بل تجعله قيمة رمزية أسمى من الضحية والجلاد وبذلك تعمل المرأة على إعداد رجال مهيئين للعنف ونساء متقبلات له، و الناحية الثانية تتمثل في أن تبني المرأة مواقف مؤيدة للعنف الممارس ضدها يعرّضها بشكل أكبر لدور الضحية .وقد أثبتت المسوحات الميدانية أن النساء اللواتي يؤيدن ضرب الزوج زوجته كثيرا ما يتعرضن للإساءة من جانب الزوج وإنها معرّضة بشكل أكبر لأشكال العنف.

العنف الماديّ يلحق الضرر بالمرأة فيزيائياً أي في الجسد أو في الحقوق أو في المصالح أو في الأمن، أما العنف الرمزي فيلحق الضرر بالمرأة سايكولوجياً في الشعور الذاتي بالكرامة والقيمة والاعتبار.

دستور "الأغلبية"

حسين عبدالرازق

تنفيذاً للمادة (٦٠) من الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ٣٠ مارس ٢٠١١ عقد الاجتماع المشترك للأعضاء غير المعينين «المنتخبين» لمجلسي الشعب والشورى يوم السبت الماضي لإقرار القواعد التي سيتم على أساسها انتخاب المجلسين في اجتماع مشترك يوم السبت الماضي (٢٤ مارس) لأعضاء الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور الجديد «مئة عضو»، وصوّت الاجتماع المشترك بأغلبية ٤٧٢ صوتا من ٥٨٥ صوتا صحيحا (٥ أصوات باطلة و١١٣ معترضًا) على تشكيل الجمعية التأسيسية بنسبة ٥٠٪ من داخل مجلسي الشعب والشورى و٥٠٪ من خارج السلطة التشريعية.

وتولى مجلسا الشعب والشورى انتخاب «الجمعية التأسيسية» التي ستتولى صياغة الدستور، وتخصيص ٥٠٪ من عضويتها لأعضاء المجلسين، خطيئة أخرى تقطع باستحالة تحقيق هدف ثورة ٢٥ يناير بتحول مصر من الاستبداد إلى الديمقراطية ومن دولة شبه دينية إلى دولة مدنية، وتضاف إلى سلسلة الخطايا والأخطاء والقرارات المتعمدة للحفاظ على النظام القديم القائم في مصر منذ دستور ١٩٧١، والتي بدأت بتشكيل لجنة لتعديل دستور ١٩٧١ الذي تم إسقاطه في ١١ فبراير ٢٠١١ بتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطتين التنفيذية والتشريعية وإدارة البلاد، والاستفتاء على هذه التعديلات في ١٩ مارس ٢٠١١، ثم إلغاء دستور ١٩٧١ وتعديلاته التي تم إقرارها في الاستفتاء وإصدار إعلان دستور بديل للدستور في ٣٠ مارس ٢٠١١، وإصرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة على إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى قبل صياغة وإصدار الدستور الجديد الذي يحدد صلاحيات السلطات المختلفة «التشريعية والتنفيذية والقضائية» والعلاقة بينها، وتحديه كل الأحزاب والقوى السياسية بإصدار قانون لانتخابات مجلس الشعب يجمع بين نظام القائمة الحزبية المشروطة ونظام الدوائر الفردية، ومطعون في دستوريته لتمييزه للمنتمين للأحزاب السياسية على حساب غير المنتمين للأحزاب «المستقلين» - الطعن منظور أمام المحكمة الدستورية بناء على حكم من محكمة القضاء الإداري - والمرجح أن تصدر المحكمة الدستورية العليا عند تصديها للنظر في الطعن حكمها بقبول الطعن وبالتالي بطلان انتخاب مجلسي الشعب والشورى الحاليين طبقا لحكم سابق عام ١٩٩١ تناول مثل هذا التمييز في القانون الذي تم على أساسه انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧.. إلى آخر ممارسات المجلس الأعلى للقوات المسلحة والتي حافظت على جوهر السياسات الاقتصادية والاجتماعية الممارسة في مصر منذ عام ١٩٧٤ في ظل السادات ومبارك، إضافة إلى الانفلات الأمني وبروز ظاهرة العنف وتعقد الأزمة الاقتصادية الاجتماعية.. إلخ.

والاعتراض على هذا القرار الخاطئ من مجلسي الشعب والشورى يستند إلى مجموعة من الأسباب لا يمكن دحضها.

فمن غير المقبول أن تتم صياغة الدستور - أي دستور - بمنطق الأغلبية والأقلية، فالدساتير لابد من أن تكون محل توافق لجميع أطياف المجتمع السياسية والحزبية والاجتماعية والطبقية والمناطقية والجبلية، باعتبار الدستور الوثيقة الحاكمة للعلاقات بين السلطات وبين الحكام والمحكومين لسنوات وعقود، تتغير خلالها الأغلبية والأقلية عدة مرات، فالأغلبية اليوم قد تصبح أقلية غدا أو بعد عام أو خمسة أعوام.

لا يستقيم أن تقوم إحدى السلطات مباشرة أو عبر انفرادها باختيار «الجمعية التأسيسية» لصياغة الدستور، بكتابة مواد الدستور وتوزيع السلطات داخله والعلاقات مع السلطات الأخرى، فكما قال أحد كبار فقهاء الدستور في مصر لا يمكن أن يقوم المخلوق «مجلسا الشعب والشورى» بإيجاد الخالق «الدستور» فهو قلب للأمور.

من الواضح أن تشكيل «الجمعية التأسيسية» طبقاً لقرار مجلسي الشعب والشورى يوم السبت الماضي، حيث ستنفرد الأغلبية «حزبا الحرية والعدالة والنور وحلفاؤهما» بتحديد أسماء أعضائها سواء الخمسين عضوا من أعضاء المجلسين أو الخمسين الآخرين من الشخصيات العامة وممثلي «المؤسسات والجهات ومؤسسات المجتمع المدني»، ستكون ممثلة لتيار الإسلام السياسي «الأغلبية الحالية في السلطة التشريعية» وستتم بالتالي - كما يعلنون - صياغة دستور «إسلامي»، وليس دستورا توافقيا كما ينبغي أن يكون، ولا يمكن الاعتداد بتصريحات قادة حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان المسلمين حول ضرورة صياغة الدستور بالتوافق، فلا يوجد في العمل السياسي اعتماد على حسن النوايا، خاصة وممارسات «الأغلبية» الممثلة في حزب الحرية منذ فوزهم في انتخابات مجلس الشعب تؤكد أنهم يتصرفون بمنطق الغلبة وتسيّرهم حالة من الاستعلاء والغرور.

ولا يمكن الرهان على الاستفتاء على الدستور بعد صياغته في تصحيح الوضع في حالة صياغته بمنطق الأغلبية.. فالاستفتاء كآلية ديمقراطية يتطلب أن يكون المطروح سؤالا بسيطا - غير مرتّب - يمكن الإجابة عليه بنعم أو لا، وهو ما لا يمكن تحقيقه بالنسبة لدستور مكون من عشرات المواد.

ويتحمل المجلس الأعلى للقوات المسلحة المسؤولية عن هذا المأزق الخطير الذي يعرّض الوطن ومستقبله للخطر، وعليه أن يبحث عن حل للخروج من هذه الكارثة.

وعلى الأحزاب والقوى السياسية المدافعة عن الدول المدنية الديمقراطية الحديثة أن توحّد جهودها وتستخدم كل الأساليب الديمقراطية للضغط على المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلسي «الإسلام السياسي» للوصول إلى حل حقيقي للأزمة.

خطيئة ان تنحرف اهداف الثورة المصرية الى استبداد

بحثاً عن رفيق للروح

فريدة النقاش

برغم أنه اعتمد على نتائج بحث أجرته باحثة في عام ٢٠١٠ بالتعامل مع عينة من عشرين ألف شخص حول علاقة الحب في ما بينهم، وكان بعضهم قد أنشأ هذه العلاقة عبر مواقع الحب على الإنترنت، أقول برغم هذا فإن دكتور «فنكل» توصل إلى نتيجة فحواها أنه من الصعب جدا الوصول إلى الحب سواء عن طريق الإنترنت أو أي طريق آخر، ولكنه استدرك قائلا إن هذه النتيجة ليست دعوة للامتناع عن استخدام الإنترنت في البحث عن الحب ،فالإنترنت ليس سوى أداة شأنه شأن المقهى، أو هذا المنحنى القريب من شارع نسكنه، حيث يتجاوب الإنسان بسرعة من نبض قلبه بعد أن تكون عيناه قد التقطتا نظرة عابر غريب تماما مثلما تضغط على فأرة الكمبيوتر على أمل أن يأتي يوم يصيبك فيه سهم كيوبيد في سويداء القلب.

الحب على الإنترنت هو صيحة من صيحات العالم الحديث فائق السرعة.

أجرى د. فنكل ومعاونوه من الباحثين في علم النفس الاجتماعي بحثه، وهم جميعا متشككون في فائدة الإنترنت كأداة للتوفيق بين محبين، أو بالأحرى أداة للتقريب بينهم، منهم لم يتوصلوا إلى دليل علمي يقول إن مواقع «المواعدة» عبر الإنترنت قد عظّمت فرص التوافق بين الرجل والمرأة حين يلتقيان، ذلك أن الأبحاث التي أجريت على نتائج ترتيب المواعيد عبر المعرفة الافتراضية بين شخصين بقيت سرية وملكا للشركات التي أطلقت هذا المشروع سنة ١٩٩٥ وحققت منه أرباحا تصل إلى بلايين الدولارات.

ولابد لنا من أن نتوقف أمام هذا الرقم للأرباح الذي نشرته مجلة الإيكونوميست البريطانية، لأن ضخامة الأرباح تعني ببساطة أن ملايين المواطنين رجالا ونساء لجأوا إلى هذه الوسيلة بحثا عن رفيق للروح ربما بعد خيبات كثيرة في واقع العلاقات الاجتماعية.

في سياق مقارنته بين العلاقات الإنسانية والقيم المرتبطة بها في كل من النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي قبل أربعين عاما توصل المفكر الاشتراكي حينذاك «روجيه جارودي» إلى أن الحب هو قيمة أساسية لا غني عنها في النظامين، ولكنه توقف طويلا أمام عنف الاغتراب الذي يقع فيه الإنسان في ظل الرأسمالية، وكان النظام الاشتراكي لم يسقط بعد آنذاك، وإن كان الحب في النظام الاشتراكي والزواج المترتب عليه هو أكثر أصالة وحرية من ذلك الحب والزواج الذي يخضع في نهاية المطاف لأساس العلاقات الاجتماعية في ظل الرأسمالية، حيث يجري تحويل كل شيء إلى بضاعة، وتخضع العلاقات البشرية برمتها للضرورات الاقتصادية التي تغرق في الحسابات الأنانية الباردة.

ولكن يحلق الحب بعيدا عن حسابات الربح والخسارة والمنفعة العارية التي هي قانون الرأسمالية الأصيل فلا يحكمه إلا الولع والحنين ودقات القلب التي تناجي رفيق الروح، أي لكي توجد علاقات زواج حر حقا وحب حر حقا يجب أن يقع إصلاح جذري في العلاقات الاجتماعية، إصلاح لعبور فجوة الانقسام الطبقي وصولا لإلغاء الطبقات نفسها، ويعلمنا تاريخ علاقات الحب وأساطيره الكبيرة عبر حياة الإنسانية في كل العصور كيف وقف هذا الانقسام الطبقي صخرة عاتية بين عشاق بعضهم ماتوا حبا والبعض الآخر قتل نفسه لاستحالة الوصول للمحبوب بسبب الحواجز الطبقية.

وحتى الحب بين أشخاص من طبقة واحدة يظل دائما عرضة للضغوط التي تفرضها إما حماية الثروة أو البحث عنها أو الخوف من ضياعها في ظل تقلبات السوق وفوضاها، لأن السوق في ظل النظام الرأسمالي هو لاعب أساسي لا في الاقتصاد وحده إنما في العلاقات الاجتماعية وحياة البشر وعواطفهم أيضا فدعونا نحلم بأن يأتي اليوم الذي تتوقف فيه السوق عن التلاعب بحياة البشر ليصبح الحب الصافي ممكنا، ويصبح الزواج اختيارا شخصيا حرا بين رجل وامرأة يختاران بعضهما سواء عبر الإنترنت أو على المقهى أو في مكان العمل.